

التحقيق في القسم (اليمين) والتوكيد بالنسبة للمجتمع المتعدد الثقافات

القانون الحالي المتعلق بالقسم (اليمين) والتوكيد

نطاق التحقيق

يجب على الشاهد قبل إدلائه بشهادة شفوية في المحكمة أو مجلس تحكيمي أن يؤدي القسم oath أو يدلي بتوكيد affirmation بأن الشهادة أو الأدلة التي سيقدّمها ستكون الحقيقة. ويتطلب أيضاً من أعضاء هيئة المحلفين والأشخاص الذين يقدمون أدلة خطية إلى المحكمة (على هيئة إفادة خطية مشفوعة بقسم Affidavit) والتي سيتم بحثها أدناه) أداء قسم أو الإدلاء بتوكيد، ولهذا السبب فإن القسم أو التوكيد هو آلية عمل قانونية لضمان صحة الشهادة أو الأدلة التي يقدمها الشاهد.

والمصدر الرئيسي القانوني في فيكتوريا بشأن نظام القسم وأدائه وتقديم الإفادات الخطية المشفوعة بقسم أو توكيد والإقرارات القانونية الخطية هو قانون الشهادة الصادر عام ١٩٥٨ (فيكتوريا) Evidence Act 1958 (Vic).

حلف القسم (اليمين)

الطريقة الأساسية لأداء القسم هي الحلف على الكتاب المقدس Bible. بالبداية بالكلمات التالية: "أقسم بالله العظيم". ووفقاً لقانون الشهادة يجب أن يقوم كاتب المحكمة بتلقيّن هذا القسم بهذه الطريقة "دون جدال":

• إذا كان الشخص الذي سيقوم بالحلف اعترض تطوعياً على أداء القسم (أو كان غير قادر جسدياً على القيام بذلك)، أو

• كانت لدى كاتب المحكمة أسباب للاعتقاد بأن الطريقة المعيارية لأداء القسم (الحلف على الكتاب المقدس) لن تكون ملزمة على ضمير الشخص الذي سيؤدي القسم.

ولكن قانون الشهادة يجيز تلقيّن أداء القسم بطريقة ملائمة للمعتقدات الدينية للشخص. وينص القانون على أنه: "يجوز تلقيّن أي قسم بأي طريقة شريطة أن لا تكون غير قانونية". إن القانون لم يحدد الطرق المختلفة لأداء القسم في مثل هذه الحالات ولكن يمكن أن تشملها التوجيهات الإجرائية لمأمور المحكمة والمعاونيين والآخرين المفوضين بتلقيّن أداء القسم أو التوكيد.

لقد طلبت الجمعية التشريعية في برلمان ولاية فيكتوريا من لجنة الإصلاح القانوني في البرلمان التحقيق في نظام القسم وأدائه في محاكم فيكتوريا وتقديم الإقرارات القانونية statutory declarations والإفادات الخطية المشفوعة بقسم أو توكيد Affidavits بالنسبة للمجتمع المتعدد الثقافات على أن تولي اللجنة اعتبارات خاصة للقضايا التي تشمل على سبيل التعداد وليس الحصر:

(أ) أهمية الكتب المقدسة بالنسبة للشهود والأطراف الأخرى وأعضاء هيئة المحلفين من أديان معينة.

(ب) تزويد كافة السلطات القضائية في فيكتوريا بمجموعة كافية من الكتب المقدسة الملائمة والحد الأدنى من المعايير بهذا الخصوص.

(ج) تزويد التدريب في مجال التوعية الثقافية لكافة العاملين في المحاكم والأشخاص الذين يتم أمامهم القسم على الإفادات الخطية وقيام كافة هؤلاء الأشخاص بتطوير ممارسات عمل ملائمة ومتفهمة.

(د) ما إذا كانت فئات ومجموعات الأشخاص المفوضين حالياً بالشهادة على الإفادات والإقرارات القانونية الخطية يمكن استعمال خدماتهم بشكل كاف وعلى نحو يعكس تنوع مجتمع ولاية فيكتوريا.

إن الغرض من نشر المعلومات هذه هو مساعدة المنظمات والأفراد الذين يودون تقديم مطالعة خطية و/أو يودون تقديم إفادة شفوية أمام اللجنة في جلسة مفتوحة للعموم. إن الغرض من الأسئلة الواردة في هذه النشرة هو أن تكون مؤشراً فقط للقضايا التي سوف تنظر فيها اللجنة ويتوجب أن لا يتم اعتبارها مقصورة عليها.

الإدلاء بتوكيد

أهمية الكتب المقدسة بالنسبة للشهود والأطراف الأخرى وأعضاء هيئة المحلفين من ديانات معينة

سوف تقوم اللجنة بالنسبة لهذا الجزء من التحقيق بالنظر في الأهمية التي يضعها أشخاص من ديانات مختلفة على الكتب المقدسة عند استدعائهم لطف القسم. واللجنة مهتمة على وجه الخصوص بالحصول على تعليقات حول الأسئلة المبينة أدناه:

- ما مدى أهمية أن يكون باستطاعة الناس حلف قسم على كتاب مقدس من ديانتهم المعينة؟ على سبيل المثال هل يعتقد أعضاء مجموعات ثقافية ودينية معينة بأن القسم أو التوكيد اللذين لا يأخذان بعين الاعتبار معتقداتهم الدينية المعينة ملزمان لضميرهم؟ وهل يعتقد الناس بأن أداء قسم ملائم لمعتقداتهم الدينية هو تعبير عن حريرتهم في ممارسة ديانتهم المعينة؟

- ما هي الممارسات المتصلة بالحلف على الكتب المقدسة؟ على سبيل المثال هل هناك طقوس أو طرق معينة للتعامل مع الكتب المقدسة التي يجب اتباعها لكي يكون القسم صحيحاً؟ وإلى أي درجة يتفهم القضاة وموظفو المحاكم والآخرون هذه الممارسات ويحترمونها؟

تزويد كافة السلطات القضائية في فيكتوريا بمجموعة كافية من الكتب المقدسة الملائمة والحد الأدنى من المعايير بهذا الخصوص

سوف تقوم اللجنة بالنسبة لهذا الجزء من التحقيق بالنظر في ما إذا كان يتوافر حالياً مجموعة كافية من الكتب المقدسة والتوجيهات المتصلة باستعمالها والطقوس المتصلة بها في المحاكم والمجالس التحكيمية في ولاية فيكتوريا. وسوف تقوم أيضاً بالنظر في مدى قيام الآخرين المفوضين بالشهادة على الإفادات الخطية المشفوعة بقسم (مثل المحامين، وكتاب العدل، وأفراد سلك الشرطة، والنواب، الخ) حالياً بتوفير، ويتوجب ذلك، نفس المجموعة من الكتب المقدسة والمعايير الملائمة. تود اللجنة الاستماع إلى وجهات نظر شهود حول الأسئلة التالية وأية قضايا أخرى متصلة:

- ما هي الكتب المقدسة المتوفرة حالياً في المحاكم والمجالس التحكيمية في فيكتوريا؟ هل تختلف الممارسات اعتماداً على المحكمة أو المجلس التحكيمي؟ ما هي الكتب المقدسة التي يقوم بتوفيرها المحامون والآخرون المفوضون بالشهادة على الإفادات الخطية المشفوعة بقسم.

- إذا كنت تعتقد بأنه يجب أن تكون الكتب المقدسة متوفرة، ما هي الكتب التي يجب، كحد أدنى، أن تحتفظ بها المحاكم والمجالس التحكيمية والمحامون والآخرون المفوضون بالشهادة على الإفادات الخطية المشفوعة بقسم؟

يجيز قانون الشهادة للشهود والآخريين الإدلاء بتوكيد عوضاً عن أداء القسم عندما:

- يعترض الشخص على الحلف، أو
- كانت الظروف غير عملية بشكل معقول لتلقيين أداء القسم لشخص بطريقة ملائمة لمعتقداته الدينية دون التسبب بإزعاج أو تأخير.

ولا يتضمن التوكيد إشارة للكتاب المقدس أو أي كتب دينية مقدسة أخرى وعوضاً عن قول "أقسم بالله العظيم" يبدأ الشخص بالكلمات التالية "أنا فلان أقر وأؤكد بكل إجلال وإخلاص وصدق ..."

وينص قانون الشهادة على أن التوكيد "له نفس القوة والتأثير كما لو أن الشخص قام بأداء القسم". ومن المهم ملاحظة بأن الشخص الذي قام بأداء القسم إذا لم تكن لديه معتقدات دينية فإن ذلك لن يؤثر على صحة القسم.

قضايا للبحث والنقاش

قبل دراسة الأقسام الأربعة لنطاق التحقيق من الأهمية بمكان النظر في القضايا العامة التي ستؤثر على النتائج النهائية العامة للتحقيق. وأحد الأسئلة الرئيسية التي سوف تنظر فيها اللجنة هو ما إذا كان يتعين علينا الاستمرار بالاحتفاظ بالقسم الديني أو ما إذا كان نظام القسم يتعين استبداله بالتوكيد أو بوعده رسمي (حسب الأصول) بقول الحقيقة.

أسئلة رئيسية عامة

هل تعتقد:

- بأن القواعد الحالية في قانون الشهادة ملائمة؟ (يعني ذلك الحلف على الكتاب المقدس باعتباره الشكل الرئيسي لأداء القسم ولكن مع تلبية متطلبات الأديان الأخرى).
- بأنه يتعين إلغاء حلف القسم على الكتاب المقدس باعتباره الشكل الرئيسي لأداء القسم ويتوجب أن تتم الإشارة ببساطة إلى قسم ملائم دينياً يكون ملزماً لضمير الشخص؟
- بأن نظام أداء القسم (سواء كان بالحلف على الكتاب المقدس أو أي كتاب مقدس آخر) يتعين استبداله بتوكيد غير ديني أو وعد رسمي بقول الحقيقة؟

والأشخاص الآخرون ما إذا كان القسم ملزماً على ضمير الشاهد.

مدى سهولة الوصول وتنوع فئات الأشخاص المفوضين حالياً بالشهادة على الإفادات الخطية المشفوعة بقسم والإقرارات القانونية الخطية

الإفادات الخطية المشفوعة بقسم Affidavit هي وثائق تحتوي عادة على شهادة خطية لشخص سوف يتم الاعتماد عليها في إجراءات المحكمة، ويجب على هؤلاء الأشخاص (يعرفون ضمن هذا السياق "بصاحب الإفادة deponents") بالهلف أو تأكيد إفادتهم الخطية بطريقة مماثلة لأداء قسم أو الإدلاء بتوكيد قبل الإدلاء بشهادة شفوية.

الإقرار القانوني الخطي statutory declaration هو وثيقة خطية للوقائع ويعكس الإفادات الخطية المشفوعة بقسم فإن الإقرار القانوني لا يتم الهلف عليه أو توكيده ولكن يقوم الشاهد بتقديم إقرار بأن الإفادة الواردة في الإقرار صحيحة.

ويحدد قانون الشهادة قائمة بالأشخاص الذين يمكنهم الشهادة على توقيع الإقرار القانوني ومن ضمنهم كتاب العدل، والمحامون، وبعض موظفي المحاكم، وبعض ضباط الشرطة، وأعضاء المجالس البلدية، ومدراء المدارس، ومدراء المصارف، ورجال الدين، وبعض أصحاب المهن الاختصاصية المسجلين مثل الأطباء وأطباء الأسنان والأطباء البيطريين والصيدالة.

إن فئات الأشخاص الذين يمكنهم الشهادة على الإفادات الخطية المشفوعة بقسم محدودة أكثر نوعاً ما ولكن تشمل فئات إضافية مثل القضاة، ومعاوني القضاة، ورجال السفن ومعاونيهم. وتتضمن أيضاً كتاب العدل أو قضاة إخلاء السبيل بكفالة، وبعض موظفي المحاكم المحددين، والنواب الحاليين أو السابقين، والمحامين، وموثقي العقود، وبعض ضباط الشرطة وموظفي البلدية. ولكن أغلب المجموعات المهنية المتنوعة المفوض أعضاءها بالشهادة على الإقرارات القانونية (ومن ضمنهم الأطباء والأطباء البيطريين والصيدالة ومدراء المدارس ومدراء المصارف ورجال الدين الخ) لا يحق لهم الشهادة على الإفادات الخطية المشفوعة بقسم. وبالإضافة إلى هذه الفئات يجيز القانون حلف إفادات السجناء أمام "حارس السجن".

- هل الفئات الحالية للأشخاص سهلة المنال بشكل كاف للجاليات العرقية المختلفة؟ هل يتفهمون ويحترمون الممارسات الدينية للجاليات العرقية المختلفة؟
- هل تعتقد بأن الأشخاص المتحدرين من خلفيات ثقافية مختلفة ممثلون بشكل كاف في الفئات الحالية للأشخاص؟
- هل يتوجب توسيع الفئات الحالية للأشخاص، وإذا

- ما هو الحد الأدنى من المعايير الأخرى (إذا وجدت) التي يتوجب اتباعها لتلقي أداء القسم أو الإدلاء بتوكيد لأشخاص من خلفيات ثقافية أو دينية معينة؟ على سبيل المثال هل يتوجب على المحاكم والمجالس التحكيمية تزويد معلومات للشهود وأعضاء هيئة المحلفين الخ عن الطرق المختلفة التي يمكنهم من خلالها أداء القسم.

توفير التدريب في مجال التوعية الثقافية لكافة العاملين في المحاكم والأشخاص الذين يتم الحلف أمامهم على الإفادات الخطية المشفوعة بقسم

سوف تقوم اللجنة بالنسبة لهذا الجزء من التحقيق بالنظر في التدريب في مجال التوعية الثقافية المعروف على القضاة والعاملين في المحاكم والآخريين المفوضين بتلقي القسم والتوكيد (أو في حالة القضاة الحكم على صحته) والإفادات الخطية المشفوعة بقسم.

- ما هو التدريب في مجال التوعية الثقافية المعروف حالياً (إذا وجد) على القضاة والعاملين في المحاكم؟ هل هناك أي تدريب وهل هناك أي تعليمات موجهة بشكل مباشر حول كيفية وجوب تلقي القسم والتوكيد للأشخاص الذين يعتقدون ديانات غير مسيحية؟
- ما هو التدريب في مجال التوعية الثقافية المعروف حالياً (إذا وجد) على كتاب العدل والشرطة والمحامين والنواب وموثقي العقود وكافة الأشخاص الآخريين الذين يمكن الحلف أمامهم على الإفادات الخطية المشفوعة بقسم (أو توكيد).
- ما مدى ملاءمة التدريب المعروف؟ وكيف يمكن تحسينه؟ هل يمكنك تقديم أمثلة على الممارسات الجيدة والممارسات الرديئة من قبل العاملين في المحاكم والآخريين الذين يمكن القسم أو توكيد الإفادات الخطية المشفوعة بقسم أمامهم.
- ما مدى تفهم الأشخاص المتحدرين من خلفيات عرقية وتقاليد ثقافية مختلفة للعرض من أداء القسم أو الإدلاء بتوكيد؟ هل يتم شرح أهمية القسم إليهم؟ هل يتم إطلاعهم على حقهم بالقسم أو التوكيد بطريقة ملائمة لهم من الناحية الثقافية؟
- هل يمكنك تقديم أمثلة على حالات تم فيها الاعتراض على قسم أو توكيد أدلى به شاهد أو أحد أعضاء هيئة المحلفين (سواء من قبل الشخص الذي يلحق القسم أو بعد ذلك من قبل محام خلال سير القضية) على أساس أنه لا يعكس المعتقدات الدينية المعينة للشاهد (على سبيل المثال قيام شخص بوذي بالهلف على الكتاب المقدس كما حدث في قرار إحدى المحاكم) أو من ناحية أخرى استنتاج أن الشاهد غير صادق (على سبيل المثال اعتماداً على نمطية معينة حول الأصل العرقي)؟ كيف يتوجب أن يقرر كتاب المحكمة

أرسلتها إلى التحقيق يجب عليك أولاً الحصول على موافقة اللجنة.

الحصانة البرلمانية

المطالعات والإفادات التي يتم تقديمها في الجلسات العامة المفتوحة محمية بالحصانة البرلمانية ويعني ذلك بأنه لا يوجد أي شيء في مطالعة ما يمكن أن يسبب رفع دعوى قضائية ضد المؤلف أو أن تكون موضوع إجراءات قانونية في محكمة قضائية.

أعضاء لجنة الإصلاح القانوني:

Mr Murray Thompson, MLA (Chairman)
Hon Dianne Hadden, MLC (Deputy Chair)
Hon Ron Bowden MLC
Hon Peter Katsambanis, MLC
Mr Telmo Languiller, MLA
Ms Andrea McCall, MLA
Mr Bob Stensholt, MLA

الجدول الزمني للتحقيق

آخر موعد لقبول المطالعات هو ١٩ تموز/يوليو ٢٠٠٢. وتعتزم اللجنة عقد جلسات عامة مفتوحة بتاريخ ١ - ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢. لإجراء موعد للتحديث في الجلسة الرجاء الاتصال بأمانة سر اللجنة.

تفاصيل الاتصال

الرجاء الاتصال بأمانة السر على الرقم 9651 3644 (03) للحصول على المزيد من المعلومات والترتيبات المتعلقة بالجلسات العامة المفتوحة. يجب إرسال المطالعات إلى:

Executive Officer
Victorian Parliament Law Reform Committee
Level 8, 35 Spring Street
Melbourne 3004
Email: VPLRC@parliament.vic.gov.au

هاتف: 9651 3644 (03) فاكس: 9651 3674 (03)

كان يتوجب ذلك، ما هي المجموعات الأخرى التي يتعين السماح لها بالشهادة على الإفادات الخطية المشفوعة بقسم والإقرارات القانونية؟

الإنجليزية كلغة ثانية وقضايا أخرى

تود اللجنة أيضاً الاستماع إلى وجهات نظرك حول قضايا متصلة بالتحقيق ومن ضمنها (وليس مقصورة عليها) القضايا المدرجة أدناه:

- ما مدى ملاءمة وصحة ترجمات اليمين المقدس بالنسبة لديانات مختلفة؟
- ما هي الترتيبات التي يتم القيام بها للشهود الذين تكون الإنجليزية لغتهم الثانية؟ هل يتم توفير المترجمين في الحال لحلف القسم أو التوكيد.
- هل هناك مشكلة تتعلق بالنمطية العرقية أو الدمج بين الأصل العرقي والديانة؟ على سبيل المثال هل يتم افتراض أن الأشخاص المتحدرين من خلفية ثقافية معينة يتحتم بالضرورة أن يكونوا من ديانة معينة؟
- ما رأيك بالحجة القائلة بأن الحلف على الكتاب المقدس باعتباره الطريقة الرئيسية لأداء القسم مبررة على أساس أن ذلك جزء من التقاليد الثقافية التي ما زالت مهيمنة في استراليا اليوم؟

لتقديم مطالعة (SUBMISSION)

لا توجد طريقة معينة لتنظيم أو تقديم مطالعة حيث يمكنك تقديم خطاب (رسالة) أو تقرير أو تعليق قصير أو وثيقة بحث موسعة. المواد المكتملة مثل أشرطة الفيديو أو أغراض أو صور يمكن قبولها ويتم إعادتها عند الانتهاء من التحقيق.

وتطلب اللجنة منك مساعدتها من خلال إرسالك لمطالعتك الموقعة إلى مكتب اللجنة خلال الوقت المحدد سواء بشكل مطبوع أو على قرص كمبيوتر أو بواسطة البريد الإلكتروني مع تصديق موقع يرسل بشكل منفصل.

إذا كنت توقع بالنيابة عن منظمة الرجاء تبيين منصبك في المنظمة و/أو من قام بالتفويض على تقديم المطالعة.

السرية

يتم التعامل مع كافة المطالعات باعتبارها وثائق عامة إلا إذا طلب معاملتها بسرية. قد تقوم اللجنة بنشر المطالعات لإطلاع العموم عليها، وقد تقوم بطبع المطالعات ومقتطفات من المطالعات وفقاً لاستنسابها وتقديرها.

تعتزم اللجنة أن تجعل المطالعات متوافرة على موقعها على الإنترنت، إذا كنت تود أن تبقى مطالعتك أو جزء منها سرية الرجاء تبيين ذلك عند إيداعك للمطالعة. سوف تقوم اللجنة بإعلامك عن قرارها. إذا كنت تود نشر المطالعة التي